

آفاق ثقافية

01



المرأة..

سؤال التحدي القادم

محمد محفوظ



مكتبة مؤمن قريش

لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانهم .
(الإمام الصادق (ع))

moamenquraish.blogspot.com

المرأة..

سؤال التحدي القام

(ح) محمد جاسم آل محفوظ ، ١٤٣٠هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل محفوظ ، محمد جاسم
المرأة سؤال التحدي القادم . / محمد جاسم آل محفوظ - الدمام
، ١٤٣٠هـ
.. ص ، سم

ردمك: ٨-٢٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- المرأة في الاسلام ٢- المرأة - الغرب أ،العنوان
ديوي ٢١٩،١ ١٤٣٠/٣٩٠٧

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٣٩٠٧
ردمك: ٨-٢٧٥٣-٠٠-٦٠٣-٩٧٨



مركز آفاق للدراسات والبحوث
Aafaq Center For Research & Studies

مقدمة

إدراكاً منا بأهمية التواصل الثقافي المستمر؛ وجدنا من الأهمية بمكان تبني فكرة «الإصدار المتسلسل» كوسيلة نوعية مضافة إلى كافة الوسائل الثقافية الأخرى التي نضعها على عاتقنا، والتي من شأنها أن تعقد الصلة الوثيقة مع ذوي الاهتمام الفكري والثقافي والاجتماعي في الحيز الوطني بالدرجة الأولى، فهو رهان لا يخرج عن إطاره الأدبي؛ علينا دفع ضريبته بشكل دوري ومستمر، عبر (سلسلة آفاق ثقافية) بشكل متعاقب ومتنوع، نُطل من خلاله عليكم ومتناولين لأبرز العناوين الثقافية المعاصرة؛ وفق مرتكزات الأصالة وأنساق الحداثة، ليصبح الإنسان باعتباره القيمة والمقصد هو المستهدف من كل ذلك، بل ويكون المجتمع برمته قد دخل في دوائر متشابكة من العلاقات الموجهة والتي تحكمها منظومة من القيم، كـ «التسامح، والعيش المشترك، واحترام الآخر، وإرساء كل ما من شأنه التأكيد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان» وهذا بحق ما نحرص أن يكون سعيينا من أجله، بحيث يصبح هذا الإصدار ترجماناً حقيقياً للمسعى الثقافي بإطاره العام، عبر حالة أقرب ما تكون من التعاقد الأخلاقي مع القارئ

المرأة .. سؤال التحدي القادم

الكريم، وكالتزام أدبي نتوخاه ونتعهدده مع الكاتب نفسه. تأتي هذه الفكرة استكمالاً للأدوار المتبناة للمساهمة في تشجيع ودعم لحركة البحث والتأليف، لأجل إثراء المكتبة العربية بالكتب والدراسات الجادة، والسعي الحثيث إلى إيجاد مناخ يتغذى من قيم الحوار والتسامح، وكل ما يوفر حالة من التعددية والعيش المشترك، وبث ثقافة الوعي بالحرريات كافة بين أبناء الوطن الواحد، بل ونحاول جاهدين أن نروم إلى ما هو أبعد من ذلك؛ بالتواصل المعرفي والثقافي مع سائر الثقافات الإنسانية الأخرى. يأتي هذا تأكيداً على نبذ العصبية والتطرف، ومكافحة كافة أشكال الإرهاب والتطرف، ولكل ما يدفع الأمور إلى غلواء التشدد الفكري. لذا كان لزاماً توخي مختلف البرامج المتعددة والتي من شأنها أن تعزز من سبل الارتقاء الثقافي إلى أعلى مستوياته.

ومن هذا المنطلق نعتقد بأن فكرة «السلسلة» إن لم تلب الحاجة والرغبة لدى المهتمين بالشأن الثقافي على المدى القصير والمتوسط، فهي ولا شك ستكون الخطوة الرائدة لخطوات قادمة من شأنها أن تعزز الفعل الثقافي في المجتمع والأمة معاً على المدى البعيد، وبالتأكيد هذا يتطلب من المهتمين أنفسهم أن يسهموا في دفع مسيرة التنمية الثقافية وفق كافة الإمكانيات وحسب مقتضيات البيئة، ولعلنا نجد في (سلسلة آفاق ثقافية) مسلكاً من مسالك عدة تنحو بالاتجاه نفسه. وذلك من أجل أن نرسم النقطة على الحرف الصحيح؛ لنشكل الفعل الثقافي الصحيح ما أمكننا ذلك.

مفتتح

هناك نسقان تحكمنا في مسيرة المرأة في العالم العربي والإسلامي في عصور التخلف والانحطاط التي سادت مجتمعاتنا وبلداننا قاطبة، وانعكست آثارهما على كل حقول وجوانب حياتنا.

النسق التقليدي الذي يعتبر أن المنزل والبيت هما عالم المرأة ومملكتها تولد وتحيا وتعمل وتموت فيها.. والزواج ما هو إلا عملية نقل هذه الخدمة من بيت الأب إلى منزل الزوج. فهي رهينة المنزل وأحد ثوابته التي لا تتزحزح منه، ولا تغادره إلا للضرورة القصوى. والحياة العامة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ومسؤوليات، فليس من شأنها، ولا يحق لها ممارسة أي شيء فيها..

ويقسم النسق التقليدي عالم المرأة إلى قسمين:

عالم المرأة المثالية والصالحة والعفيفة، وهي التي تكون محجوبة عن المجتمع، ولا تمارس أي دور لصالح المجتمع والوطن.

وامرأة فاسدة غانية، تمارس عمليات الغواية وتلبية نزوات وغرائز الذكور.. وبين هذين القسمين

المرأة .. سؤال التحدي القادم

(في المنظور التقليدي) لا وجود للمرأة الإنسانية العالمية الأدبية المفكرة المديرة الموظفة التي يكون لها دور إيجابي وحسن في المجتمع.

ويشير إلى هذه المسألة الكاتب عبد القادر عرابي بقوله: إن النسق الثقافي يرى في المرأة تارة لغزاً وكائناً عجباً، وأخرى رمزاً للغواية والإغراء.. إنها عورة والعورة شيء مقدس. ويؤكد هذه النظرة الكلاسيكية عن المرأة أيضاً (زيدان عبد الباقي) بقوله: فالمرأة ليست شيئاً سوى الصورة أي ليست إنساناً، وإنما هي مخلوقة حقيرة على استعداد لبيع نفسها لأول عابر سبيل إذا غفل الرجل لحظة واحدة عن حراستها.

فالمرأة بدون الرجل مال سايب. وعلى ضوء هذه النظرية الكلاسيكية والدونية للمرأة، يتحدد مركزها الاجتماعي الذي عادة لا يكون انطلاقاً مما تقوم به المرأة من عمل أو ما تمتلك من كفاءة وموهبة وإنما على العكس من ذلك تماماً فإن اقترانها بزوجها الذي ينتسب إلى عائلة أو قبيلة أو عشيرة هو الذي يحدد نوع المركز الاجتماعي للمرأة. وأمام هذا النسق التقليدي هناك نسق عمري (إذا جاز التعبير) يعتبر قيمة المرأة فيما تشتري من البضائع المستوردة، ويظهر قيمة المرأة فيما تقتني من أدوات الزينة وموديلات الحياة والمعيشة.

ويمكن القول إن كلا النسقين لا يعكسان الصورة الأمينة لواقع المرأة المطلوب..

لأن كلا النسقين يبطنان تهميشاً واقعياً للدور

والمواقع والوظيفة الذي ينبغي أن تقوم به المرأة، فالمرأة ليست تحفة أثرية موقعها الأبدي هو البيت وشؤونه. كما أنها ليست سلعة متحركة أو وجوداً مادياً غريزياً فقط وأمام هذين النسقين، أضى الإنسان فاقداً للتوازن والرؤية الوسطية والموضوعية.. فقد يستفزه ما يجره الطرح المادي التشيئي للمرأة من مفاصد وآلام نفسية واجتماعية، فيميل إلى التشدد في النظرة إلى المرأة، ويبدأ بالتضييق عليها سواء كانت أماً أو أختاً أو زوجة..

وقد تستفزه مظاهر تهميش المرأة وانتقاصها، فيميل إلى تساهل يميع قضية المرأة، ويحولها إلى استغلال جنسي يلغي دورها الاجتماعي ليحولها إلى سلعة وبضاعة.. إن النظرة التشيئية إلى المرأة تعتبر أن جسدها هو رأسمالها الاجتماعي، فيختصر عالم اهتماماتها إلى حدود جغرافية جسدها فتوليه كل عناية واهتمام، حتى تضمن تسويق نفسها في مجتمعات الاستهلاك.

وعليه فإن كلا النسقين التقليدي والعصري ينتقصان من قيمة المرأة ويؤكدان حالة الاستلاب في مسيرتها الخاصة والعامة.. ولهذا نجد أن الثقافة السائدة داخل الأسرة والمجتمع ومؤسساته التعليمية ومنابرهم الإعلامية تكرر بأساليب مختلفة حقيقية أن الوجود الكياني للمرأة يختصر عند حدود جغرافية جسدها... وبطبيعة الحال إن اختزال الكيان النسوي على الشكل السابق، من شأنه أن يضخم الجانب الجسدي في اهتمامات المرأة.. وعندما يسجن

الرجال النساء في قفص أنوثتهن فإنهم يسجنون أنفسهم بطبيعة الحال في قفص ذكورتهم وهكذا يغدو الجنس صنماً وتتحول العلاقات بين الرجال والنساء إلى علاقات بين أشياء وإن يكن لهذه الأشياء سلطان مختلف على حد تعبير كتاب (ما معنى أن تكن مستغلات).

المرأة والعمل

من هنا فإن السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: ما هي مجالات عمل المرأة الذي تحقق من خلاله دورها ووظيفتها في المجتمع:

الحقل التعليمي:

مع التطور الكمي الموجود في المستوى التعليمي للمرأة.. إلا أن الملاحظة العامة على هذه المسيرة التعليمية في مجتمعنا، هي أن التطور الموجود سمح بإعادة إنتاج المواقع الهامشية للمرأة في صورة جديدة ترتبط بحالة التطور.. وإننا هنا لا ندعو إلى تبديل وتغيير الأنساق القيمية والدينية المرتبطة بالمرأة أو إلى "تشكيل إمبراطوريات نسوية أو أن تتمرد المرأة على العادات والتقاليد الإيجابية، وإنما نريد أن نؤكد أن التطور الهائل الذي حدث في بلادنا يدعونا إلى البحث عن الموقع الطبيعي الذي ينبغي أن تتبوأه المرأة في مجتمعنا.. وإن الإطار السليم

ل طرح مسألة التعليم النسوي، هو أنه حق إنساني وفعالية إنتاجية ضد الجهل والتخلف. وأن التعليم بالنسبة إلى المرأة مسألة ضرورية، وليست حاجة ثانوية يمكن الاستغناء عنها لأي سبب وعلة. ولا بد أن يرتبط تعليم المرأة بالحياة الحضارية للمجتمع، حتى لا يضحى التعليم مسألة شكلية هدفها تلبية تطلعات الأسرة أو المجتمع في الحصول على زوج مناسب أو ما أشبهه.

وبالتالي فإن تعليم المرأة وتنمية ثقافتها ومعارفها ليس حلاً مؤقتاً ريثماً يتم زواجها مثلاً، وإنما من الضروري احترام علم المرأة وثقافتها واعتباره هدفاً اجتماعياً بذاته، وتوفير كل الأطر والمؤسسات التي تستطيع من خلالها المرأة، أن تباشر دورها في عملية الإصلاح والتقدم. ومواصلة المرأة التعليم ووصولها إلى مستويات عليا فيه، ليس بديلاً عن ضرورة مشاركتها وتحملها المسؤولية في الشأن العام الاجتماعي والسياسي. إذ للمرأة الحق والمؤهلات، التي يجعلها تتحمل مسؤوليات عامة، وتساهم من مواقع اجتماعية وسياسية عديدة في تطوير المجتمع وتنميته على جميع الصعد والمستويات.

المرأة والتنمية:

إن إشراك المرأة في العملية التنموية، ليس لحاجة السوق إلى عنصر بشري أو ضرورة لعصرنة المجتمع. وإنما وبالدرجة الأولى حق طبيعي وإنساني.. ويقول

في هذا الصدد الفيلسوف ابن رشد "لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد. وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلال الأعمال. ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات وهن في كفالة أزواجهن أنفسهن ومن هنا أتى البؤس الذي يلتهم مدناً.. فالمرأة بما تشكله من قوة عديدة ونوعية ينبغي أن تشترك في مشروع التنمية الشاملة.. لأن مجتمعنا سليماً وعزيزاً لا يقوم أو يبني بدون مشاركة المرأة إيجابياً فيه..

والسؤال هو: كيف تستطيع المرأة في مجتمعنا أن تلبي تطلعاتها وطموحاتها، وتحمل وظائفها ومسؤولياتها العامة، مع الالتزام بالقيم الدينية ومحاسن العادات والتقاليد في المجتمع. وفي البدء لا بد من القول: أن كل مجالات الحياة (على المستوى المبدئي) مفتوحة للمرأة، فهي كائن إنساني، يحق له كالرجل أن يتبوأ المواقع والمسؤوليات، ويتطلع إلى تلبية وإشباع تطلعاتها وطموحاتها وممارسة كل الأدوار والوظائف.

وكل هذه الأمور تماس في إطار الالتزام بالحجاب الشرعي والأخلاقيات العامة. لذلك من الخطأ التعاطي مع الشأن النسوي بصيغة ما هو المسموح لها، وذلك لأن هذه الصيغة، تستبطن الكثير من المحظورات والموانع التي لا تستطيع المرأة أن تتعدها. والتعامل السليم في تقديرنا مع المسألة النسوية يتم على قاعدة هذه القيم

الرئيسية (الالتزام - المشاركة بكل مجالاتها وآفاقها - والمسؤولية بكل مقدماتها ومتطلباتها) وبالتالي فهي شقيقة الرجل في تحمل المسؤولية العامة وتطوير المجتمع وتنميته. وإن تراجع دور المرأة في مجتمعاتنا، أو وجود بعض المخاطر والتحديات، ينبغي أن لا يدفعنا إلى المزيد من خلق القيود على حركة المرأة. ولابد أن ندرك أن الكثير من التحديات أو المظاهر السيئة لواقع المرأة في مجتمعنا، هو من جراء تلك القيود الاجتماعية والسياسية التي تعمق خيار إقصاء وتهميش المرأة. وإننا نتطلع إلى واقع اجتماعي جديد، قوامه فسخ المجال القانوني والاجتماعي للمرأة، لكي تمارس دورها العام، وتحمل المسؤوليات وتقوم بالواجبات الاجتماعية والوطنية. وهنا لا ندعو القول أن هذه الضوابط والقيم، لا تمنع المرأة من أن تقوم بدورها العام في مختلف المجالات، بوصفها كائناً إنسانياً، له ما للإنسان وعليه ما على الإنسان.

فممارسة المسؤولية في الحياة العامة، واجب ديني وإنساني، ولابد من تهيئة الظروف لكي تمارس المرأة واجبها في هذا الإطار.

الحقل الثقافي:

إن الثقافة بتطلعاتها المشروعة وآفاقها العديدة، تبقى حبراً على ورق أو ذات تأثير فوق في الكيان المجتمعي إذا لم يكن هناك اهتمام جدي بمسألة المرأة ومشاركتها الثقافية والاجتماعية.. كما أن

إخراج المرأة من اهتماماتها الجزئية والنسوية المحضة إلى الهم الثقافي والمجتمعي العام، لا يتأتى إلا بدفع حركة الوعي عند المرأة حتى تنتقل من هذه الاهتمامات الجزئية والدونية إلى عالم المشاركة في صنع المعرفة وإنتاج الثقافة بما يفيد أبناء المجتمع عموماً..

وإننا نقول أن أنشطة المرأة الثقافية والأدبية والتوعوية، لا تختلف في مضامينها وأهدافها عن أنشطة الرجل. لذلك فإن مجالات أنشطة المرأة الثقافية هي ذاتها مجالات أنشطة الرجل..

وإن الإسلام لا يريد من المرأة أن تلتزم باللباس الإسلامي (الحجاب) وتنكفئ في بيتها لا تمارس أي دور اجتماعي أو ثقافي أو عام في حياتها.. وإنما نحن نقول أن إلزام المرأة بالحجاب، هو بداية المشوار وليست نهايته.. وإن اللباس الإسلامي ما هو إلا خطوة أولى في طريق انطلاق المرأة للقيام بواجباتها الثقافية والتوعوية..

إن مسؤولية المرأة تجاه مجتمعها وأمتها، تتطلب منها القيام بالأدوار الموكولة إلى الإنسان المسئول تجاه مجتمعه وأمته بصرف النظر عن جنسه سواء كان رجلاً أو امرأة..

وإن إصلاح وتطوير وضع المرأة في مجتمعنا، لا يمكن إلا من خلال قيم الدين، من خلال تفعيلها في الواقع المجتمعي. بعيداً عن تفسيرات الجمود والانزواء التي سادت في حقبة من الزمن.

ونحن في هذا الإطار بحاجة إلى إعادة قراءة قيم الدين والتجربة الإسلامية التاريخية في التعامل مع المرأة. إذ إنها تجربة ثرية في مشاركة المرأة وتحملها للمسؤولية على مختلف المستويات ولقد أجاد المرحوم عبد الحليم أبو شقة في موسوعته (تحرير المرأة في عصر الرسالة) في بيان وتوضيح أدوار المرأة ومسؤولياتها الكبرى في العهد النبوي الشريف. إن عدالة الشريعة الإسلامية، تقتضي التعامل مع المرأة بعيداً عن المسبقات الفكرية والاجتماعية، التي تعزل المرأة وتهون من دورها ووظيفتها في المجتمع. كما إننا بحاجة إلى إصلاح منظومة القيم الاجتماعية، حتى تنطلق المرأة في رحاب الحياة بالتزامها الشرعي بعيداً عن الانعزال والانكفاء من جانب وعن الاستلاب والتغرب من جانب آخر. فالعادات الاجتماعية ترى "أن المرأة فيها مهددة الوجود بين قطبين أحلاهما مر، في أحدهما يتربص التعسف من قبل التقليديين في استخدام حقوقهم الشرعية وتقليص ما نصبت عليه الشريعة من حقوق للمرأة في الكرامة والسكن والأمن والعدل. وفي الجانب الآخر هناك القطب المتغرب الذي يتبنى الخروج عن مرجعية الدين فيطيح بما بقي للمرأة من حقوق شرعية نتيجة الإطاحة بالمنظومة الدينية نفسها. وفي كلتا الحالتين كان الإفراط والتفريط من قبل الرجال في الدين سبباً في أزمة المرأة في مؤسسة الأسرة التي تمثل الوطن الأول للمرأة في الكيان الاجتماعي".^٣

وفي إطار العمل على تطوير وضع المرأة في مجتمعنا، وإخراجها من دهاليز العزلة والتهميش، نرى من الضروري أن نؤكد على النقاط التالية:

١- إن نهوض المرأة في مجتمعنا، مرهون إلى حد بعيد بتحرير مبادئ الدين وقيمه من أسر الجمود واليباس والقراءات التاريخية المنطلقة في عصور التخلف والانحطاط. وذلك لأننا نرى أن الدين الإسلامي بقيمه الخالدة ومبادئه العليا، قد أولى للمرأة عناية خاصة، وأنزلها منزلة عليا في السلم الاجتماعي، وحثها على ممارسة دورها وتحمل مسؤوليتها بدون تمييز وتهميش.. ولكن عقلية الجمود وثقافة عصور التخلف والانحطاط، هي التي تمنع المرأة باسم الدين من القيام بأدوارها الطبيعية والإنسانية.. لذلك لا يمكن أن يتطور وضع المرأة في مجتمعنا، إلا بتحريره من قيم الجمود واليباس والقراءات الجامدة والحرفية للدين. فالدين بما يشكل من قيم ومبادئ، وبما ينسجه من منظومة قيمية على الصعيد المجتمعي، هو قاعدة تحرير المرأة من جمودها وهامشيتها على مختلف الصعد والمستويات.

٢- لا شك أن شيوع ثقافة الاستبداد بكل مستوياتها، يساهم في إقصاء المرأة وتهميش دورها. وذلك لأن الثقافة الاستبدادية، لا تفرق بين رجل وامرأة.. ولذلك نستطيع القول: أن الاستبداد السياسي هو أحد المسؤولين الأساسيين عن تهميش المرأة وإقصائها من الحياة العامة.. ولا يمكن أن تمارس المرأة حريتها ودورها الحقيقي، إلا بتفكيك

ثقافة الاستبداد وأنماطه المغلقة، وإعادة كشف واستكناه معاني الحرية ومجالاتها وقيم حقوق الإنسان وسبل صون الكرامة الإنسانية.

فالحرية السياسية، ومقاومة كل أشكال الاستفراد بالرأي والقوة، هو أحد الأبواب الرئيسية، التي تمكن المرأة من الخروج من هامشيتها وعزلتها، وممارستها لدورها ومسؤولياتها في الحياة العامة.. ولا يمكن للمجتمع أو المرأة، مهما أويت من قوة أن تحصل على حقوقها غير منقوصة، بعيداً عن قيم الحرية السياسية وحقوق الإنسان.. فهي قاعدة نيل الحقوق، وهي وسيلة المجتمع للإنعتاق من أسار التخلف والاستبداد. وتقول في هذا الإطار (نظيرة زين الدين) ففتحت كتاب الله وكتب الحديث الشريف، وكتب الفقه والتفسير وأطلقت للعقل حريته في تعقلها فكان لي من كتاب الله وسنن رسوله أنواع هدى في الحرية، وحرية المرأة وحقوقها تستحي منه الشمس إذا طلعت.

٣- إن المرأة في مشروع إصلاح أوضاعها للخروج من العزلة والهامشية، تتحمل مسؤولية رئيسية في هذا الإطار.. إذ أن حجر الأساس في هذا المشروع هو أن تتحرك المرأة من مواقع مختلفة لنيل حقوقها ورفع الحيف عنها. فمشاركة المرأة الفاعلة في قضايا الإصلاح والتطوير، هو مرتبط الفرس في هذه العملية.. ولا يمكن أن تنال المرأة حقوقها، بدون كفاح نسوي مستديم يستهدف تعميق الوعي بالحقوق والوظيفة الاجتماعية والحضارية، وامتلاك

إرادة صلبة لتجاوز كل عقبات الطريق، وتحمل كل الأذى وذلك لنيل الحقوق، وتحرير المرأة من كل قيود التخلف والانحطاط. فحقوق المرأة في المجتمع، لا تعطى، وإنما تؤخذ بالوعي والإرادة والعمل المتواصل في هذا السبيل.. وعلى المرأة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية في هذا الإطار. فهي حجر الأساس في هذا المشروع، وبدونها يبقى الكلام حبراً على ورق، ووعداً بدون إرادة لإنجازه. والمرأة في كل المجتمعات، لم تحصل على حقوقها، إلا بكفاحها المستميت، وسعيها المتواصل لتجاوز كل ما يحول دون هذه الحقوق والمكتسبات. وإن هجر ميراث التخلف على هذا الصعيد، يتطلب دوراً نوعياً من المرأة تقوم به، لإثبات جدارتها وحققها الثابت في تحمل المسؤولية في الشؤون العامة. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي أن تهتم المرأة ببناء كفاءتها وتطوير قدراتها، وتجميع طاقاتها، حتى يتسنى لها من موقع القدرة والجدارة تحمل المسؤولية في الشؤون العامة.. وبالتالي فإن المرأة في مجتمعنا، مسئولة عن اجترار مبادرات وأطر ومؤسسات وأجندة تستهدف بناء وتطوير الواقع النسوي في بلادنا.. ومفهوم القوامة في الإسلام {الرجال قوامون على النساء}، لا ينفي مسؤولية المرأة في هذه الحياة.. وإنما خطاب الآية موجه للرجال، بأنهم هم المسئولون عن توفير المستلزمات الضرورية للحياة وأسباب العيش الكريم لمن هم تحت مسؤوليته ورعايته. وهذا بطبيعة الحال، لا يخول للرجل الاستبداد وإلغاء مكونات

الأسرة والعائلة ودورهما في الاستقرار الأسري والاجتماعي.

فالعلاقة بين الرجل والمرأة، علاقة تكاملية، بحيث أن كل طرف من موقعه الاجتماعي والإنساني، يؤدي وظيفته، ويقوم بمسؤولياته.. قال تعالى {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويأتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم} والخطاب القرآني حينما يحث الإنسان على اكتساب القيم وتمثل المبادئ، لا يفرق بين الجنسين، بل هو خطاب مشترك لتكافؤهما في الأهلية والمسؤولية.. قال تعالى {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً} وقال تعالى {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير} فالرؤية القرآنية تؤسس الكثير من القضايا المتعلقة بالمرأة على أساس إنسانيتها وليس أنوثتها، لذلك فهي تشترك وفق الرؤية القرآنية في مسؤولية الإنسان في الحياة على مختلف المستويات. مع استثناءات بسيطة تذكرها كتب الفقه، لا تضر بالأصل ولا تسقطه.. فهي مطالبة بالعلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واكتساب التقوى والدعوة إلى الدين والمساهمة في بناء الأسرة والمجتمع.. وهي عناوين

كبرى تشترك والرجل في تحملهما للمسؤولية.. والخصائص الفسيولوجية للمرأة، لا تمنع بأي حال من الأحوال من تحملها للمسؤولية على المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية..

والحجاب ليس سجنًا ومعوقًا للمرأة " فهي تستطيع أن تتمسك بالحجاب وتمارس في الوقت ذاته نشاطها في ميادين السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد، غاية ما في الأمر أن عليها مراعاة القيم والتعاليم الإسلامية، الأمر الذي لا يمثل قيداً خاصاً للمرأة بل يشمل الرجل أيضاً، حيث عليه أن يحدد سلوكه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالشرعية".

المرأة والعمل السياسي :

من الطبيعي القول: أن السماح للمرأة بأن تتحمل مسؤوليتها العامة في المجتمع، لا يعني التشريع لها بأن تتخلّى عن مهامها الأسرية والعائلية.. فالعمل بالنسبة إلى المرأة، ليس بديلاً عن عملها الأسري والعائلي. كما أن مسؤولياتها العائلية والأسرية، ليست مانعاً ومعوقاً عن القيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. وإنما هي أدوار ومهام مطلوبة من المرأة، وعليها أن تنظم أوقاتها وتبلور كفاءاتها، حتى تتمكن من القيام بكل المهام والوظائف.

والمقصود بالعمل السياسي بالنسبة إلى المرأة هو " العمل بالاستقلال والانفراد أو مع وفي ضمن

أشخاص أو هيئات وتجمعات، في مجال الحكم وتكوينه بتشكيل السلطات (تشريعية وتنفيذية وإدارية) وتولي موقع من مواقع الحكم والسلطة في رئاسة الدولة أو مجالس الشورى (النيابية) أو الحكومة أو الإدارة، ووضع - أو المشاركة في وضع - السياسات العامة والخاصة للدولة في الداخل والخارج، ومراقبة سياسات وقرارات وأعمال السلطات، ونقدها أو تأييدها، وتكوين الجمعيات السياسية والانخراط فيها " .

وبهذا يتضح أن للمرأة في المجتمع المسلم، مطلق الحق في العمل السياسي والعام بكل مستوياته ومجالاته.. والتزامها الديني ليس مانعاً من الانخراط في الشؤون العامة، بل على العكس من ذلك، حيث أن التزامها الشرعي يحملها مسؤولية إضافية في هذا الإطار.. فإقصاء المرأة من القيام بواجباتها ومسؤولياتها العامة، ليس من صميم الدين، وإنما هو بفعل بعض التقاليد والأعراف الاجتماعية، وسعي بعض النخب لتوظيف هذه الأعراف بما ينسجم وخيارات الاستفراد والاستبداد. قال تعالى: {فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله والله عنده حسن الثواب} .

فلا فرق ذاتي في الكرامة والأهلية والحقوق بين

المرأة والرجل، ووجود وظائف متفاوتة للطرفين، لا يشرع بأي حال من الأحوال إلى إقصاء المرأة وتهميش دورها على الصعيد السياسي والعام. قال تعالى { إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا } .

وقد ترتب على ذلك وضع حقوق أثبتته الشارع المقدس للمرأة في مجال الأهلية الشخصية (في الولاية على الذات) والاقتصادية، فأثبت لها الولاية على نفسها ومالها وعملها حين تبلغ سن التكليف وتكون رشيدة في تصرفها. ولم يجعل لأحد عليها ولاية في شيء إلا في موردين: أولهما - الأب والجد للأب في شأن الزواج إذا كانت بكرًا، على القول الراجح عندنا مقابل قول باستقلالها المطلق وعدم ولايتهما، وهو القول المشهور، ولايتهما - بناء عليها - ليست مطلقة ولا استبدادية ولا استقلالية، بل هي في حدود النظر لمصلحة البنت وبضميمة ولايتها على نفسها.

وثانيهما- الزوج، في خصوص ما يتعلق بحقوق الزوجية في مجال الاستمتاع. وفيما عدا هذين الموردين لا قيد لها، ولا ولاية لأحد عليها.

والموارد المذكورة في الفقه كالشهادة وحق الطلاق والميراث، حيث اختلف الوضع الحقوقي بين

الرجل والمرأة فهو لأسباب موضوعية ولا علاقة لها بكرامة المرأة وأهليتها في تحمّل المسؤوليات العامة.. وعليه لا يوجد في الشريعة الإسلامية نص، يحرم على المرأة أن تشارك في الحياة العامة في حدود الضوابط الشرعية المتعلقة بلباس المرأة، ونمط علاقتها بالرجال الأجانب، ومسؤولياتها الزوجية والعائلية. فالنصوص الشرعية التي تؤكد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تشمل المرأة وليست خاصة بالرجل.. إذ قال تعالى { والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيَأْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } .

والمرأة في التجربة النبوية الكريمة، لم تكن بعيدة عن ممارسة مسؤولياتها العامة. فهي ساهمت مع الرجل في تقبل الدعوة والعمل على نشرها، وتحملت الأذى في سبيل ذلك، وتحملت عناء الهجرة والغربة، وشاركت في الحروب والغزوات. ولم تكن المرأة بعيدة عن كل مواقع الجهاد والدعوة إلى الإسلام في العهد النبوي الشريف..

ولنا في سيرة أمهات المؤمنين خديجة الكبرى وأم سلمة وحفصة وعائشة والسيدة فاطمة الزهراء والسيدة زينب بنت الإمام علي وسيدات مكة والمدينة خير دليل على تحملهن مسؤوليات جسام على مختلف الصعد والمستويات. وأنهن جميعاً مارسن العمل السياسي وتحملن في سبيل ذلك الكثير من المصاعب

المرأة .. سؤال التحدي القادم

والمخاطر .. وفي سيرة أئمة أهل البيت عليهم السلام ، هناك الكثير من النساء برزت أسماؤهن في هذا الإطار كسودة بنت عمارة بنت الأشتر، وبكارة الهالية، ودارمية الحجونية وغيرهن..

والقرآن الحكيم يضرب مثلاً بامرأة تمتلك كل مقومات الحكمة والقدرة على الأمور وهي ملكة سبأ.. إذ كانت تدير قومها بالشورى والحكمة بعيداً عن الهوى والاستبداد. إذ قال تعالى {إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم}. ويحدثنا القرآن الحكيم أيضاً في موقع آخر عن امرأة عظيمة أخرى ألا وهي السيدة مريم العذراء. بقوله تعالى: {وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين}. ومن خلال صلاحها وخيرها العقيم على الجميع نوديت من قبل قومها {يا أخت هارون}. فهي تجاوزت كل المسافات الزمنية لكي تواصل مسيرة الأنبياء والصالحين.

فالإسلام لا يمنع المرأة من ممارسة العمل السياسي بكل مجالاته ونيل حقوقها السياسية، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ يحتمل المرأة مسؤولية العمل على تهيئة الظروف الذاتية والموضوعية لذلك.

وإن التحدي الكبير الذي يواجه مجتمعاتنا اليوم، هو كيف نفجر طاقات المرأة ونبلور إمكاناتها ومواهبها، حتى تنخرط بشكل فعال في شؤون المجتمع والأمة.

فالالتزام الديني لا يعني على الصعيد النسوي الهامشية والانعزال والاستكانة، بل يعني التحرر من كل التصورات الجاهلية التي تحول دون مساهمة المرأة في المجتمع، والانطلاق في رحاب الحياة بكل مجالاتها وآفاقها. فالدين لا يحول دون ممارسة المرأة لدورها العام في المجتمع، بل على العكس من ذلك، إذ يحمّلها مسؤولية في هذا الإطار، ويدفعها نحو الشهود وممارسة العمران الحضاري.

وعليه فإن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقف ضد المرأة وحقوقها. وإنما يتعامل معها باعتبارها إنسانة لها جملة من الحقوق وعليها مثلها من الواجبات والمسؤوليات.

وإن وجود واقع نسوي متأخر، هو وليد الظروف الاجتماعية والثقافية، وليس وليد الإسلام ومفاهيمه الكبرى. لذلك نحن بحاجة إلى إعادة تأسيس رؤيتنا للمرأة، استناداً إلى قيم الإسلام ومثله العليا، بعيداً عن ضغوطات الواقع أو إكراهات الأعراف والعادات.

لكل ما ذكر أعلاه، من الطبيعي القول: إن الدين الإسلامي بكل قيمه وتشريعاته، لا يقف ضد حقوق المرأة ولا يحول دون ممارستها لمسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية والدينية.

وإن الكثير من المعوقات والعقبات الثقافية والاجتماعية التي تمنع المرأة من ممارسة أدوارها ووظائفها العامة، هي معوقات مجتمعية وليست

دينية وقيمة.

لذلك فإن العمل على إعادة تأسيس رؤية الإسلام للمرأة وعملها ووظائفها العامة، بعيدا عن المسبقات الفكرية والثقافية والأعراف الاجتماعية الضاغطة، سيساهم بشكل كبير في خلق رؤية دينية جديدة، تبدد سيئات العادات وتحول دون الخلط التعسفي والظالم بين قيم الدين ومثله العليا وأعراف المجتمع وعاداته وتقاليده.

فحجر الأساس في مشروع إعادة تأسيس رؤية وموقف الدين الإسلامي من المرأة وكل شؤونها العامة، هو فك الارتباط بين قيم الدين وأعراف المجتمع وتقاليده.

فعادات المجتمع وتقاليده، هي وليدة تراكم اجتماعي - ثقافي استند إلى فهم بشري للدين وقيمه.

ودفع هذا الفهم إلى الصدارة أو التعامل معه وكأنه هو الدين الخالد، يعد ظلما صريحا لقيم الدين التي تتجاوز الزمان والمكان، وكذلك الفهم البشري للدين الذي هو وليد بيئته الاجتماعية وظروف وتأثيرات الزمان والمكان.

من هنا فإن الحاجة ماسة وضرورية لممارسة النقد الثقافي والاجتماعي لتلك العادات والأعراف التي تحول دون ممارسة المرأة لأدوارها الدينية والاجتماعية والإنسانية.

وإننا ندعو إلى محاكمة ومساءلة كل أعرافنا

وعاداتنا الاجتماعية على ضوء قيم الدين ومثله العليا.

وكل عرف انسجم وهذه القيم، لابد من حمايته وتعزيزه. أما ذلك العرف أو العادة التي نكتشف أنها لا تنسجم وقيم الدين ومبادئه الأساسية ينبغي أن نمتلك الشجاعة الكافية للقول وبصريح العبارة إن هذه العادة لا تنسجم وقيم الدين. ومن الضروري أن لا تكون حائلاً دون ممارسة حياتنا الاجتماعية والعامة وفق مقتضياتها ومتطلباتها.

فالمطلوب دائماً وأبداً هو عرض وقائعتنا الاجتماعية وأعرافنا اليومية الحياتية على قيم الدين ومرتكزاته الأساسية، والذي يوافق هذه المرتكزات نقره ونأخذ به، وما يخالفها نعمل على خلق وقائع ثقافية واجتماعية تتجاوزه على المستويين الخاص والعام.

ونرتكب جريمة كبرى بحق قيمنا ومبادئنا ومنجزاتنا التاريخية، حيثما نخضع قيمنا ومبادئنا الدينية لأعرافنا وعاداتنا الاجتماعية.

ولعل من أهم المشاكل التي تواجه المرأة في واقعنا الاجتماعي اليوم، هو هذا الخلط الأعمى بين قيم الدين التي تصون كرامة المرأة وتفسح لها المجال لممارسة دورها والقيام بواجباتها، وتلك الأعراف والعادات الاجتماعية، التي هي وليدة بيئة محددة، التي تمنع المرأة من القيام ببعض الأدوار والوظائف وتتعامل معها بوصفها مصدراً للشرور

والإغواء بكل صوره وأشكاله.

فالخطاب القرآني في تكاليفه الشرعية الأساسية، لم يفرق بين الرجل والمرأة، بل هو خطاب يشملها ويطالب الجميع بصرف النظر عن جنسه القيام بواجباته الشرعية ومسؤولياته الاجتماعية.

إذ يقول تبارك وتعالى {إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرًا عظيمًا}. (سورة الأحزاب، الآية ٣٥).

فالخطاب القرآني حينما يتحدث عن المجتمع، فإنه يتضمن الرجال والنساء فيما يريد الإسلام أن يصل إليه في مجال التربية الروحية والعملية، التي تؤكد على مواقع القوة فيما هي مواقع الالتزام في الشخصية المسلمة.. إنه مجتمع المرأة الملتزمة، والرجل الملتزم في الإخلاص لله عز وجل.

لهذا فإن الحاجة قائمة لتنمية هذا العمق الإنساني الذاتي في المرأة، وذلك بالتخطيط لبناء شخصيتها على أساس تقوية الطاقة العقلية لديها بالتجربة الحية، والمعرفة الواسعة والعمل على انفتاح طاقاتها على القضايا الإنسانية الكبرى فيما هي المسؤولية الشاملة في قضايا الحياة، لتؤكد نجاحاتها في هذه الدوائر.

وإذا كان العنصر الأنثوي يختزن بعض الضعف في شخصيتها انطلاقاً من الجانب العاطفي الأكثر بروزاً في مشاعرها، أو الجانب الجسدي الذي لا يستطيع حمل الأثقال كما هو الرجل، فإن ذلك لا يمنع من تحويل هذا الضعف إلى قوة، بتربية الفكر وبالمعرفة، وتقوية العقل بالممارسة، وضبط العاطفة بالوعي القائم على مواجهة الأمور بطريقة موضوعية من خلال منهج تربوي - عملي متوازن.

ويقول عز من قائل {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم ، وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم}. (سورة التوبة، الآية ٧١ - ٧٢) .

إن هذه الآية الكريمة تصور حالة المجتمع المتكامل في وقوف المؤمنين والمؤمنات معا في علاقة المسؤولية المشتركة في مواجهة شؤون الحياة المختلفة.

وإن مسؤوليات المرأة - الزوجة، أو المرأة الأم، لا تلغي شخصية المرأة كإنسان لهذا من الضروري أن تضيف إلى الإنسانية شيئا من عطائها الثقافي والاجتماعي والسياسي في المجالات التي تستطيع أن تحركها في هذه الاتجاهات.

المرأة .. سؤال التحدي القادم

لذلك نجد أن شخصية المرأة التي تبلورها وتطرحها النصوص القرآنية، هي المرأة المثال والنموذج، والتي تتحمل مسؤولياتها الخاصة والعامة. وإن طابعها الأنثوي لا يلغي دورها كإنسانة بإمكانها أن تباشر دورها ووظيفتها بما ينسجم وخصوصياتها الجسمية والنفسية.

وهكذا ضربها الله مثلا للمؤمنين والمؤمنات لتكون القدوة لهم في النموذج الأمثل للقوة الإيمانية الإنسانية المتمردة على جبروت الظلم بكل إغراءاته وملذاته. كما ضرب الله مريم من بعدها لهم مثلا في الصفة الأخلاقية في مستوى القمة، كما كانت النموذج الأمثل في التصديق بكلمات ربها وكتبه وفي القنوت الخاشع لله في حياتها كلها حتى كانت حياتها صلاة كلها. وهذا ما جاء في قوله تعالى {وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين، ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين}. (سورة التحريم، الآية ١١ - ١٢).

فالدين الإسلامي ينظر إلى إنسانية المرأة والرجل بمنظار واحد في مسألة التكوين، وفي مسألة المسؤولية، ويدعوها معا إلى صنع حركة الحياة والمجتمع بما ينسجم والرؤية الربانية للحياة والكون.

لذلك كله فإن البداية السليمة لإعادة تأسيس

رؤيتنا وموقفنا من المرأة، هي تحررنا جميعا حين التفكير وصناعة الرؤية من قيود الأعراف والتقاليد والاستناد الواعي والحكيم على قيم الدين ومبادئه التي تشرع لأحكام وأوضاع المرأة في المجتمع المسلم.

ومن المؤكد أن هذه العملية تتطلب الالتزام بالعناصر التالية:

١ - تطوير نظام التفكير والرؤية لدينا جميعا لمسألة المرأة وقضايا عملها وحركتها في الحياة. إذ لا يمكن أن نكتشف رؤية الإسلام الحقيقية وبعيدا عن المسبقات وضغوطات العادات والأعراف، إلا بتجديد نظام التفكير والرؤية لدينا تجاه مسألة المرأة. حيث إننا نخزن في داخلنا وفي منطقة اللاوعي رؤية تنظر للمرأة من زاوية أنها أنثى فحسب. لذلك فإن أغلب عناصر رؤيتنا وموقفنا تتجه صوب حماية هذه الأنثى. غافلين أو متغافلين عن البعد الإنساني العميق للمرأة.

فكما لا يجوز أن ننظر إلى الرجل بوصفه ذكراً فقط، كذلك من الظلم الفادح أن نتجاهل إنسانية المرأة ونضخم بعدها الأنثوي في النظر إلى موقعها ودورها. إن هذه الرؤية هي التي تدفعنا إلى تكثير الممنوعات وزيادة عناصر الحذر والحيلة.

لذلك فإننا مطالبون ومن مواقعنا المختلفة، بتحديد نظام تفكيرنا ورؤيتنا للمرأة، بحيث نعيد الدور والاعتبار إلى إنسانيتها وأنها شريكة الرجل

في الحياة والتكاليف الشرعية والمسؤوليات بكل مستوياتها.

٢- لكل نمط من أنماط الحياة تحدياتها وتداعياتها وتأثيراتها المتباينة. وحينما ندعو إلى ضرورة فك الارتباط بين قيم الدين وعادات المجتمع وإشراك المرأة في شؤون ومسؤوليات الحياة المتعددة، لا يعني بأية حال من الأحوال أن هذا النهج أو النمط من الحياة يخلو من الآثار والتحديات التي يطلقها في الحياة الخاصة والعامة. ولكننا نقول:

إن المخاطر المترتبة من انكفاء المرأة وعزلتها أكبر وأخطر من مخاطر وتحديات فتح المجال القانوني وفق هدي الشريعة لممارسة دورها ومسؤولياتها العامة.

ووجود تحديات وآثار مترتبة على ذلك، لا يلغي هذه الرؤية التي تنسجم في تقديرنا مع رؤية الإسلام للمرأة.

وتأمل دقيق للنماذج التي طرحها القرآن الحكيم للمرأة، يجعلنا نعتقد بشكل لا لبس فيه، أن المرأة تتحمل من الأدوار والمسؤوليات ما يتجاوز حدود بيتها والتزامها بالحجاب الشرعي. كما أن نماذج المرأة في التجربة الإسلامية التاريخية تتناغم وتنسجم مع ما ندعو إليه من ضرورة إشراك المرأة ووفق الضوابط في شؤون ومسؤوليات الحياة المختلفة. ولقد آن الأوان لتجلية رؤية الإسلام العزيز للمرأة في مختلف مرافق الحياة بعيدا عن هواجسنا

وأمرجتنا وعاداتنا الاجتماعية.

المرأة بين النص والواقع :

ثمة عوامل وأسباب عديدة ، ساهمت بشكل أو بآخر في التباس الرؤية تجاه واقع المرأة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة . فالنصوص الإسلامية الثابتة واضحة في رؤيتها تجاه المرأة ، وأن مكانتها هي مكانة مساوية للرجل . إذ يقول تبارك وتعالى { يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا } (النساء ، الآية ١) . فهذه الآية لا تفرق بين الرجل والمرأة ، وتنص على أن الأصل الإنساني واحد . وبالتالي لا ميزة تكوينية للرجل على المرأة . فكلهما خلق بطريقة واحدة . والخطيئة الإنسانية الأولى لم تكن من صنعة المرأة بوحدها ، وإنما الذي ارتكبها الرجل والمرأة معا . إذ يقول تبارك وتعالى { وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين * فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين } (البقرة ، الآية ٣٥ - ٣٦) . فلا تتحمل المرأة بوحدها مسؤولية تلك الخطيئة ، بل يتحملها الإنسان رجلا وامرأة .

لهذا فإن الخطوة الأولى في مشروع إعادة بناء

الرؤية الاجتماعية والثقافية تجاه المرأة ، تتجسد بفك الارتباط بين الرؤية الإسلامية الأصلية للمرأة ، والتي هي رؤية التكریم والمسؤولية المتبادلة في كل شيء مع شريكها الآخر في الحياة وهو الرجل . وبين الأسرائيليات والأساطير والتي تسربت إلى بنيتنا الثقافية والاجتماعية ، وساهمت بتشويه رؤيتنا وموقفنا من المرأة . فالمرأة ليست أقل من الرجل في إنسانيتها ، كما أنها ليست المسؤولة بوحدها عن خطيئة الإنسان الأولى . والغواية كمسلك يمارسه الرجل والمرأة ، وهي لا تخضع لاعتبارات طبيعية خاصة بالمرأة بوحدها .

لهذا فإن واقع المرأة السيئ في العديد من الدول العربية والإسلامية ، يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأنساق والخيارات الثقافية التي حكمت رؤية هذه المجتمعات للمرأة . وانعكست طبيعة هذه الخيارات في المهام والأدوار والوظائف التي تمارسها على صعد الحياة المختلفة .

فالإشكاليات العميقة التي تعاني منها المرأة اليوم في المجتمعات المعاصرة ، ليست وليدة النصوص الإسلامية العامة ، بل وليدة الخيارات الثقافية والاجتماعية التي ليست بالضرورة منسجمة والروح العامة للنصوص والتوجيهات الإسلامية .

وهذا بطبيعة الحال لا يعني رفع النقد عن الكثير من التوجهات والخطابات الإسلامية الخاصة بالمرأة ، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في طبيعة الإشكاليات

التي تعانيها المرأة اليوم في مجتمعاتنا العربية والإسلامية . إذ أن بعض الأفهام الدينية عملت على عزل المرأة ودفعها نحو الانكفاء ، وفق رؤية دينية نحن أحوج ما نكون اليوم إلى مراجعتها وتجاوز نقاط الضعف الجوهرية فيها .

فالخطاب الديني الموجه إلى المرأة في بعض جوانبه ، يدفع المرأة إلى تبني خيارين لا ثالث لهما فإما العزلة والانكفاء أو التمرد على الثوابت والضوابط الشرعية . بينما لو تأملنا في التوجيهات الإسلامية العامة ، لرأينا أن بإمكان المرأة أن تقوم بكل الأدوار والوظائف الإنسانية مع حفاظها على عفتها وسترها . ومن الخطأ التعامل مع هذه المسألة على سبيل المقايضة فإما الالتزام الذي يساوي العزلة والانكفاء أو التحرر من كل الثوابت . بينما التوجيهات الإسلامية مع التزام المرأة ، ذلك الالتزام الذي لا يخرجها عن نطاق المسؤولية الدينية والإنسانية . لذلك يقول تبارك وتعالى { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير } (الحجرات ، الآية ١٣) .

فالخطاب المجتزأ حول المرأة ، ساهم في تغييب الرؤية الحقيقية والشاملة حول دور المرأة في المجتمع . فالمرأة شقيقة الرجل وصنوه في الإنسانية والمسؤولية الربانية المناطة بالإنسان . وهذه العناصر بمقتضياتها ومتطلباتها ، هي القاعدة الفكرية العريضة التي توضح الرؤية الإسلامية للمرأة

المرأة .. سؤال التحدي القادم

. فالثقافة التحقيرية للمرأة ، ليس لها صلة حقيقية بالإسلام ومبادئه الأساسية . وتصوير أن الثقافة التحقيرية للمرأة ، هي جزء من التصور الإسلامي لموقع المرأة في الحياة ، فيه تجني وظلم للإسلام والمرأة معا . فالإسلام كدين جاء من أجل تحرير الإنسان رجلا وامرأة من كل الإكراهات والضغوطات ، التي تكبل الإنسان وتحرمه من ممارسة الحياة على أكمل وجه . وهو ظلم وإجحاف بحق المرأة ، حينما نلغي حقيقتها وجوهرها الإنساني ، ونتعامل معها بوصفها موضوعا للفتنة والإغراء وما أشبه ذلك .

على كل حال فإننا نعتقد أن المرأة المسلمة اليوم تعيش وتعاني من إشكاليات عديدة ، لا يمكن تطوير واقعها وإحداث تحولات نوعية في مسيرتها ، بدون معالجة هذه الإشكاليات وتفكيك هذه العقد النظرية والاجتماعية والثقافية ، التي تمنع أن تقوم المرأة بدورها الحضاري والإنساني .

وفي هذا الإطار لعلنا لا نجانب الصواب حين القول : إن المشاكل الكبرى التي تواجه المرأة المسلمة اليوم ، وتمنعها من القيام بأدوارها ووظائفها الإنسانية والتنموية ، هي وليدة الأفهام الضيقة والأعراف والتقاليد التي لبست بشكل أو بآخر لبوس الدين والقيم الإسلامية الثابتة . فقيم الدين الإسلامي لا تشرع حبس المرأة عن دورها الاجتماعي والحياتي الطبيعي ، ومن يعمل على إقصاء المرأة من أدوار ووظائف الحياة المختلفة ، فإنه يشوه قيم الدين ، ويعطل طاقة إنسانية خلاقة بإمكانها أن تقوم

بالكثير من دروب التطور والتقدم الإنساني .
وفي المقابل أيضا فإن قيم الدين الإسلامي ، لا
تشرع إلى الميوعة والتفلت من الضوابط الشرعية
والأخلاقية . وعليه فإن القيم الإسلامية تفسح
المجال للمرأة لكي تقوم بأدوارها التنموية ووظائفها
الاجتماعية مع التزامها بضوابط الشرع ومحاسن
العادات والأعراف . ولا يصح لنا منع المرأة من القيام
بذلك بدعوى وجود نماذج نسوية متفلتة أو بعيدة
عن الالتزام بضوابط الشرع ، فهذا حق من حقوق
المرأة الأصيلة ، وعلينا تهيئة كل الظروف والشروط
لكي تمارس المرأة هذا الحق بعيدا عن المسبقات
الاجتماعية الجاهزة التي لا ترى البعد والجوهر
الإنساني في تعاملها مع المرأة في كل عناوينها
وقضاياها المختلفة .

وفي هذا السياق نود التأكيد على النقاط التالية:

١ - ضرورة فك الارتباط بين القيم والمبادئ
الإسلامية الثابتة والأعراف والتقاليد الاجتماعية
والتي تشكلت من خلال البيئة والحياة الاجتماعية
للناس . وهنا ندعو الباحثين والباحثات إلى عرض
كل الأمثلة الشعبية المتداولة والمرتبطة بالمرأة
إلى النصوص الإسلامية فما وافق هذه النصوص
أخذنا به ، وما خالف هذه النصوص تجاوزناه على
الصعيدين النظري والعملي .

وذلك لأن الكثير من المشاكل التي تثار حول
الرؤية الإسلامية تجاه المرأة وموقعها في مشروعات

التنمية والحياة العامة ، هي من جراء عدم التمييز بين القيم والمبادئ التي تشكل حجر الزاوية في مشروع الرؤية والموقف ، والأعراف والتقاليد التي هي وليدة بيئة وظروف محددة . وإن رؤيتنا تجاه المرأة وقضاياها المختلفة ينبغي أن تكون مستمدة من القيم والمبادئ ، وليس تكيفا مع الأعراف والتقاليد . وهذا لا يعني بطبيعة الحال اتخاذ موقف سلبي من كل الأعراف والتقاليد . ولكننا نقول إننا ضد كل الأعراف التي تحول دون اكتشافنا لرؤية الإسلام الحقيقية لمسألة المرأة في الواقع المعاصر .

فالمطلوب أن تكون المبادئ والقيم الثابتة للإسلام ، هي التي تصيغ رؤيتنا وموقفنا من المرأة وقضاياها المختلفة . وهذا لا يتأتى إلا بنقد وتفكيك الأعراف والتقاليد التي لا تنسجم وثوابت الدين وخياراته العليا في الحياة .

٢- إن تطوير واقع المرأة المسلمة اليوم ، ليس من المهام الخاصة بالمرأة فحسب . بل هي مسؤولية كل الفئات والشرائح في المجتمع . ولعلنا لا نبالغ حين القول : أن أحد المعايير الأساسية ، التي نتمكن من خلالها أن نقيس مدى تقدم أي مجتمع هو معيار واقع المرأة في هذا المجتمع . فإذا كانت المرأة مغيبة عن الحياة ووظائف التنمية الشاملة ، فإن هذا المجتمع يعيش التأخر ، حتى ولو ادعى التقدم . أما المجتمع الذي تمارس فيه المرأة أدوارها الطبيعية والإنسانية ، فإن هذا المجتمع يعيش التقدم والتطور ، حتى ولو

كان يعاني مآزق ومشكلات عديدة في راهنه .
وذلك لأن طريق التقدم ، به مشاكل وأزمات ، كما
أن طريق التخلف به مشاكل وأزمات ، ولكن الفارق
الجوهرى هو في خط السير وطبيعة المشاكل التي
تعرض المجتمعات .

لهذا كله فإنه لا يمكن لنا كمجتمع أن نتقدم ، إلا
بتقدم المرأة في مجتمعنا . ولا يمكن أن تتقدم المرأة
في مجتمعنا ، إلا بصياغة رؤية وخطاب جديد ، يتجه
إلى المرأة والمجتمع معا . خطاب لا يدفع نحو الانكفاء
والانعزال ، كما أنه لا يحرض على الانفلات الأخلاقي
والاجتماعي . خطاب لا ينظر إلى المرأة بوصفها أنثى
فحسب ، بل هي أولا وقبل كل هذا هي إنسان لها
كامل الحقوق وعليها كامل الواجبات . والاستثناءات
في هذا السياق ، لا تشرع إلى نبذ المرأة أو التعامل
الدوني معها .

٣- إن إزالة المعوقات الثقافية والاجتماعية التي
تحول دون ممارسة المرأة لدورها ووظائفها الإنسانية
والحضارية ، يتطلب العمل على خلق نهضة ثقافية -
اجتماعية تطرد من فضائنا الاجتماعي والثقافي كل
عوامل الجمود وأسباب الانحطاط والتأخر ، وتؤسس
لوضع اجتماعي - ثقافي جديد ، يحترم حقوق
الإنسان رجلا وامرأة ، ويتفاعل على نحو إيجابي مع
مكاسب العصر والحضارة الحديثة .

وجماع القول : إننا بحاجة إلى رؤية جديدة في
التعاطي مع شؤون المرأة وقضاياها في مجتمعنا

..... المرأة .. سؤال التحدي القادم

، حتى نتمكن من الخروج من كل تلك الإشكاليات
والمآزق لخلق واقع جديد للمرأة ، يحترم خصوصياتها
، ولكنه لا يمنعها من القيام بالأدوار والوظائف
الإنسانية والحضارية المتعددة .

دفاعا عن المرأة

على المستوى النظري والمبدئي وبمقاييس المثل العليا والمعارية ، للمرأة مكانة مساوية للرجل في تشكيل الإنسانية وخروجها إلى عالم الوجود وفي طبيعة المهام والوظائف المناطة بالكائن الإنساني في هذا الوجود . إذ يقول تبارك وتعالى [يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا] (النساء ١) . فالآية وبشكل لا لبس فيه تقرر أن أصل البشرية يعود إلى نفس واحدة ، وبالتالي لا فضل لرجل على امرأة في مراحل التناسل البشري اللاحقة .

ولا أحسب أن هناك قيمة تعطى للرجل ميزة ذاتية على المرأة ..

ولكن كل هذا في عالم المثل المعيارية ، أما على المستوى الواقعي لأسباب عديدة ، بعضها ذاتي ، والبعض الآخر موضوعي ، ثمة مشكلة متفاوتة في

المجتمعات العربية والإسلامية نستطيع أن نطلق عليها مشكلة المرأة في أبعاد الحياة المختلفة .

ولا ريب أن تسرب بعض الأساطير والإسرائيليات ، ساهم في تغطية مشكلة المرأة في واقعنا المعاصر بغطاء ديني ولا هوتي .

فالنص الديني اليهودي وبنسخته المتداولة اليوم، اعتبر أن المصدر الأول للخطيئة في عالم الوجود هو استجابة المرأة لوسوسة إبليس ، ما دفعها إلى إغواء زوجها بالأكل من الشجرة التي نهاها عن الأكل منها ..

بينما النص القرآني يعرض هذه المسألة بطريقة أخرى ، محملا الرجل والمرأة معا مسؤولية تصرفهما ..

إذ يقول تعالى [وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين * فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين] (البقرة ٣٥-٣٦) ..

والرؤية التي أود عرضها في هذه الورقة ، تتجه إلى المرأة أولا لتحميلها مسؤولية وضعها ، وضرورة تراكم جهدها من أجل بناء واقع أفضل لموقعها ودورها ومصيرها ..

فالدعوات الأخلاقية والوعظية للرجل ، قد لا تغير شيئا من واقع المرأة .. ولكن الذي يغير من هذا الواقع

هو أن تحمل المرأة مشعل التغيير والإصلاح ، حتى تتبوأ موقعها الطبيعي في الحياة والمجتمع ..

بمعنى أن المرأة في مجتمعنا اليوم ، مطالبة من أجل التخلص من قابليتها للانطواء وممارسة الظلم بحققها.

فكل دعوات النهوض بواقع المرأة لن تجدي ، إن لم تكن نابعة من داخل المرأة الفرد والجماعة ..

فنهوض المرأة لا يساوي أن تكون المرأة مضادة للرجل في رؤيتها ونمط علائقها ، وإنما هو أن تقبض على إنسانيتها ، وتخلق الوقائع العامة المساندة إلى حقوقها وموقعها الإنساني المطلوب .

وعليه فإن إصلاح وضع المرأة في مجتمعنا ، لا يعني تشريع محاولات التفلت من القيم العليا ، أو تحرير جسدها وتحويله إلى سلعة تباع وتشترى . وإنما يعني إزالة الركام والأفهام التي تحول دون أن تمارس المرأة إنسانيتها على مختلف الصعد والمجالات .

وعليه فإن أولى المهام الموكولة القيام بها المرأة لإنعتاقها من بعض الأفهام هو [فك الارتباط بين قيم الدين وأعراف البيئة الاجتماعية] . لأن الكثير من عناصر السلب في واقع المرأة في مجتمعنا هو من جراء هيمنة بعض التقاليد ، التي ليست بالضرورة منسجمة وقيم الدين الإسلامي ..

وإننا نعتقد بدون فك الارتباط ، ستبقى مشكلة المرأة ، وستأخذ أبعادا مختلفة في كل حقبة زمنية ..

لذلك فإن القاعدة الدينية والاجتماعية لإصلاح وضع المرأة وتطويره هو من خلال فك الارتباط وعرض بعض الأعراف والتقاليد على قيم الدين الأساسية .. فنحن مع استمرار محاسن العادات ، ولكن أن نتحكم كل العادات في حياتنا ، حتى ولو كانت غير متناغمة مع قيم الدين فهذا ما يأباه العقل ويرفضه جميع العقلاء ..

لذلك فإنني أدعو جميع المعنيين بشؤون المرأة في مجتمعنا بتبني مشروع ثقافي - تربوي قوامه : تجميع كل الأمثلة الشعبية المتعلقة بالمرأة وعرض هذه الأمثلة على أساسيات الدين . والمنسجم من هذه الأمثلة مع هذه الأساسيات يكون محل احترام وتقدير ، أما غير المنسجم فينبغي تجاوزه ..

إننا مع احترام الخصوصيات البيولوجية للرجل والمرأة ، ولكن احترام هذه الخصوصيات ، لا يعني بأي حال من الأحوال ظلم المرأة والتعدي على حقوقها أو منعها من مزاوله حياتها الإنسانية الطبيعية والتنمية ..

فالمرأة هي إنسان كما الرجل ، وتتمتع باستعدادات تؤهلها لتسهم ذرى الكمال الإنساني ، ولهذا فهي تتحمل مسؤولية عملها . كما يقول تبارك وتعالى [يوم ترى المؤمنين والمؤمنات يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشراكم اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم] (الحديد ١٢) ..

فلا جدال في بطلان كل الأفكار والتصورات التي تحط من شأن المرأة ، وتجعلها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل . فالمرأة كائن كامل الأهلية ويتحمل مسؤولية ما يقوم به من عمل .. ووجود اختلافات بيولوجية بين الرجل والمرأة ، لا يشرع للانتقاص من أهليتها أو حقوقها . ويحدثنا القرآن الحكيم عن آسيا زوجة فرعون كرمز الاستقلال في الهوية والعقيدة . إذ يقول تبارك وتعالى [وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأت فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين] (التحريم ١١) ..

فالمرأة كما الرجل معنيان بالتنسيق في شؤون الأسرة ولكن هذا لا يعني سلب هوية شخصية المرأة المستقلة أو تبعيتها العمياء إلى الرجل ..

وعليه من الضروري الفصل بين الجنس ومفهوم الجنوسة ، كمهمة ثانية من مهام المرأة والمجتمع للنهوض بواقع المرأة في مجتمعنا ..

ومفهوم الجنس البيولوجي يعني : الخصوصيات الطبيعية لكل من المرأة والرجل . ومصطلح الجنوسة أو النوع الاجتماعي وهو يعني : الآثار المعنوية والنفسية والاجتماعية التي تترتب على هوية الذكورة والأنوثة دون أن يكون لطبيعة هذه الهوية دخل فيها ..

بمعنى أن الاختلافات القائمة بين الجنسين في الحياة الاجتماعية والعامة ، لا يعود إلى الهوية

البيولوجية لكل من الرجل والمرأة . وإنما هذه الاختلافات تعود إلى طبيعة النظام الثقافي والاجتماعي الذي ينعكس سلبا أو يتجلبب بجلباب الفروقات البيولوجية . بينما هو في حقيقة الأمر نظام يؤسس لتباينات وفروقات جوهرية بين الرجل والمرأة .. وستبقى هذه الفروقات تمارس دورها السلبي في واقع المجتمع ما دام الحاضن الاجتماعي والثقافي هو السائد ..

أي أن المطلوب في هذا السياق هو : إصلاح النظام الاجتماعي والثقافي ، حتى لا يكرس دونية المرأة وحتى تمارس المرأة دورها النسوي والإنساني بعيدا عن نزعات الاستهجان والتحقير ..

وحيثما ندعو إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الرجل والمرأة في مجتمعنا ، لا يعني تخلي المرأة عن دورها الأمومي والأسري الضروري والهام .. وإنما نحن نقول : أن النصوص الدينية تؤكد أن المرأة كما الرجل ، مخلوق وضع الله فيها جميع المواهب التي تمكنها من بلوغ الكمال الإنساني وأرقى المنازل ، ولذلك فهي لا تختلف عن الرجل في هذه الناحية ، لكن الحكمة الإلهية المطلقة ارتأت ، من أجل تكامل الأدوار الاجتماعية والإنسانية ، أن تهب لكل جنس خصوصيات معينة يترتب عليها أدوار ووظائف مختلفة بحسب كل جنس وحتى سلوكيات متباينة ، وهي اختلافات متوازنة ومحسوبة وباتجاه تكامل الجنسين ورقيهما . فلا يجوز تفسير المواقع الاجتماعية المختلفة على أنها اختلاف في المكانة

والقيمة ، لذا ، فإن ما يمكن استنباطه من الرؤية الدينية حول العلاقة بين الرجل والمرأة ، أنها قائمة على التوازن والتكافؤ وليس التماثل .

وعدم التماثل لا يعني دونية أحد الطرفين ، وإنما هو يعود إلى اعتبارات طبيعية وفطرية .. ولا ريب أن تمايز الخصوصيات البيولوجية ، يقود إلى تمايزات في الوظائف . ولكن ينبغي أن تمارس كل هذه العناصر في سياق العدالة وإنسانية الإنسان والمساواة ..

والذي لا تعني (أي المساواة) تخلي كل طرف عن وظائفه الطبيعية ، وإنما تعني : المساواة في فرص التمتع بالثروات والإمكانات ، والمساواة في فرص المشاركة ، والمساواة في الوعي والتعليم والمساواة في الإدارة والمسؤوليات ..

وهذا بطبيعة الحال ، يتطلب العمل على صيانة الحقوق القانونية للمرأة داخل الأسرة ، وتهيئة الظروف القانونية والاجتماعية لمشاركة المرأة في الحياة العامة ، وتطوير المنظومة الثقافية التي تشكل رؤية المجتمع تجاه موقع المرأة ودورها ووظائفها المتعددة ، وإعادة صياغة صور وأدوار المرأة في المناهج الدراسية والتعليمية .

وحتى تكتمل الرؤية في هذا السياق ، من المهم العمل على بناء مرجعية قانونية متكاملة تحدد معنى القوامة وصلاحياتها وشروط ممارستها وجدارة الشخص للقيام بها ..

وتواجه مجتمعنا وبقية المجتمعات العربية

والإسلامية ، في سياق تطوير واقع المرأة وتعزيز دور الأسرة ، ظاهرة العنف الأسري ..

حيث أن المرأة ولا اعتبارات عديدة ، هي الطرف الأضعف في المعادلة الأسرية . وتتواتر الأخبار في الآونة الأخيرة عن تزايد مضطرب في الحالات المسجلة لظاهرة العنف ضد المرأة ، ناهيك عن الحالات الكثيرة الأخرى التي لم يتم تقريرها وتسجيلها في المحاكم بسبب خوف المرأة من تداعيات الشكوى أو طبيعة الثقافة السائدة وقلة الوسائل المتاحة للمرأة في مواجهة هذا النمط من العنف ..

وكل هذا يتطلب رؤية جديدة لإنهاء هذه الظاهرة والحد من تداعياتها الخطيرة عن المرأة والأسرة معا. وهنا أود أن أطرح النقاط التالية كمحاولة للحد من هذه المشكلة وتأثيراتها السلبية ..

١- تشريع القوانين التي تراعي مصالح وحقوق المرأة .. إننا بحاجة اليوم لسن منظومة قانونية متكاملة للأسرة وشؤونها . حتى تتضح للجميع وفق البنود القانونية حقوق كل طرف من أطراف الأسرة ..فالحاجة ملحة لصياغة مدونة للأسرة في مجتمعنا توضح بشكل لا لبس فيه حقوق جميع الأطراف وواجباتهم .

والمراهنة على الجانب الأخلاقي لكلا الطرفين [الرجل أو المرأة] لم يعد مجديا لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة .. وحده التشريع القانوني الصارم ، هو الذي يساهم في الحد من هذه المشكلة الخطيرة.

ومن المهم في هذا السياق أيضا : تثقيف المرأة قانونيا من أجل استيفاء حقوقها أو الدفاع عنها .

٢- الدعوة إلى استقلال المرأة ماديا لخلق توازن بين الرجل والمرأة في الأسرة ..

وهذا لا يعني رفض التعاون وتقديم يد العون والمساعدة للزوج حين الحاجة .. فنحن مع التعاون والتعاقد والتضامن بكل صوره بين الرجل والمرأة في بناء الأسرة ..

وفي ذات الوقت مع احترام واستقلال شخصية المرأة المادية .. وهذا الكلام بالدرجة الأولى ينطبق على المرأة العاملة . إذ يقول تعالى [ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وسئلوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما] (النساء ٣٢) ..

وهذه الآية تقر بشكل صريح في حق المرأة في التملك والسلطة على أموالها .

ومن المدايلل الضمنية لهذه الآية القرآنية الكريمة هو جواز دخول المرأة إلى ميادين العمل المختلفة ، حيث أن الآية تدل على حق المرأة في كسبها وهذا يتوقف على وجود كسب حتى يكون لها سلطة عليه .

٣- بناء مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، التي تعتني بضحايا العنف المنزلي ، والعمل على توفير كل مستلزمات الأمن والاستقرار للمرأة في هذه المؤسسات والمراكز . وعلى كل فإن التجربة التاريخية

للغرب والمسلمين تجاه المرأة ، تحمل في ثناياها ومحطاتها الرئيسية كل الصور والنماذج . ومهمتنا اليوم ليس الانتصار لرأي على آخر أو لصورة تاريخية على صورة أخرى .. وإنما مهمتنا العمل على استنطاق النصوص الدينية والقيم العليا ، واستنباط منها الرؤى والأحكام التي تنسجم وظروف الحياة المعاصرة .. وهذا ليس نكرانا للجهد العلمي والمعرفي التاريخي ، وإنما هو التزام بمبدأ الاجتهاد والذي يعمل وفق الآليات العلمية المقررة لتقديم إجابات جديدة ومعاصرة على أسئلة الراهن وتحديات الحياة المعاصرة .. وهذا كله بحاجة من قبلنا جميعا رجالا ونساء ، إلى الخروج عن الرؤى والتصورات النمطية القائمة فيما يرتبط بأدوار المرأة ووظائفها الأساسية ..

فالمرأة شقيقة وشريكة الرجل في كل شيء ، ودائر الحياة المتعددة تتسع وتتطلب أدوار متكاملة من قبل الرجل والمرأة معا ..

والحقوق والواجبات تشاد على أساس إنسانية الرجل والمرأة وليس على أساس الفروقات الطبيعية بينهما .

لهذا فإننا اليوم بحاجة ماسة لصياغة وثائق وتصورات قانونية متكاملة تحفظ حقوق المرأة وكرامتها في وثيقة الزواج والطلاق وبناء الأسرة وسبل استمرارها وفي دوائر العمل المختلفة ..



مركز أفاق للدراسات والبحوث
Aafaq Center For Research & Studies

من إصدارات مركز أفاق للدراسات والبحوث

د.توفيق السيف

الحدائق كحاجة دينية

زكي الميلاد

الإسلام والاصلاح الثقافي

مجموعة مؤلفين

الحوار المذهبي في المملكة العربية السعودية

د.توفيق السيف

الديموقراطية في بلد مسلم

محمد محفوظ

التسامح وقضايا العيش المشترك

فوزي آل سيف

رؤى في قضايا الاستبداد والحرية

محمد محفوظ

سؤال الثقافة في المملكة العربية السعودية

زكي الميلاد

الإسلام والمرأة

مجموعة مؤلفين

النهضة خطاب الاعتدال والواقع المعاصر

مجموعة مؤلفين

الوقف وإنماء المجتمع

محمد محفوظ-محمد الدحيم

التجديد الثقافي

علي آل طالب

الأثر الإعلامي واستراتيجية القرار الأمريكي